العلل التعليمية في أبواب الصرف عند أبي الحسن الرماني في شرحه على كتاب سيبويه: دراسة وصفية تحليلية

د. سعود بن علي بن عطية الخزمري الزهراني
أستاذ النحو والصرف المساعد –قسم اللغة العربية
كلية العلوم والآداب بالمندق –جامعة الباحة

المستخلص:

تُعَدَّ العلل التعليمية من أهم أنواع العلل، وبها يتوصل إلى معرفة كلام العرب، فهي ضرورية لتحقيق غاية النحو التعليمية وإقناع المتعلمين كي يسهل عليهم فهم أحكام النحو والتمكن منها؛ لذا أطلق عليها النحاة العلل الأول، وقد استقر هذا البحث على بيان مفهوم العلة وأنواعها، وموقف النحويين من العلل والتعليل، وحصر العلل التعليمية التي اعتمد عليها أبو الحسن الرماني (ت384هـ) في أبواب الصرف في شرحه على كتاب سيبويه، معتمدا على المنهج الوصفي التحليلي، واشتمل البحث على مقدمة وتمهيد وستة مباحث، ثم ختمته بأهم النتائج والتوصيات والمصادر والمراجع.

الكلمات المفتاحية: العلة – العلل التعليمية – شرح كتاب سيبويه – الأبواب الصرفية – الرماني.

Educational Reasons in the Chapters of Morphology by Abu Al-Hasan Al-Ramani in his Commentary on the Book of Sibawayh: A Descriptive Analytical Study

Dr. Saud bin ‘Ali bin ‘Atiyyah Al-Khazrami Al-zahrani
Associate Professor of Grammar and Morphology –Dept. of Arabic Language
Faculty of Science and Arts at Mandaq – Al-Baha University

Abstract:

The ‘Illal Ta’limiyya (the explanations of the grammatical rules) is one of the most important sorts of linguistic explanations; it leads to understanding the Arabic language. It is essential to achieve the didactic goal of grammar, to explain grammatical rules to learners, so they would be able to easily understand and master them. This is why these ‘illal (explanations) were called by grammarian the first ‘illal. The current research will elucidate: the concept of illa, its types, the position of grammarians towards illal (grammatical explanations) and towards ta’lil (investigating these explanations reasons). It will also identify all the illal ta’limiyya that Abu al-Hassan ar-Rummani (d.384) used as a basis for his discussion of morphological issues in his commentary on Sibawayh's Kitab; all of this will be done using the analytical descriptive approach. The research consists of a preface, introduction, six sections, the most then a conclusion with the important findings and recommendations, and a bibliography and a refence list.

Keywords: ‘ila, illal ta’limiyya, commentary on Sibawayh's Kitab, morphological issues, ar-Rummani.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على من لا نبي بعده نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا، وبعد:

فإن التعليل في النحو قد نشـــأ عفويا منذ نشـــأة النحو ذاته، وارتبط بمدلوله اللغوي، وهو: السـبب، ومن الطبيعي أن يتبادر إلى أذهان متعلمي هذا العلم أسـئلة عن السـبب وراء كل حكم، "والإنسـان مفطور على حب السؤال، وطلب الاسـتفسـار عن الأسـباب المؤدية إلى الظواهر، ومن ميزاته العقلية مراقبة الجزئيات، وجمع المتشـابه منها لإطلاق الحكم العام عليها، فيصـلُ بالظاهرة إلى القاعدة العلمية، وقد يكون التعليل قديما مرافقا للحكم النحوي منذ وجوده، وغرضه ضبط الظواهر بقواعد العلم وأحكامه"(المبارك، 1983، ص51)، ولما كان لكل حكم نحوي علة وسبب يحتج القائل به، "والنحاة عن بكرة أبيهم معللون، فلا نحو بلا تعليل"(الملخ، 2000، ص196)، وكان شرح كتاب سيبويه لأبي الحسن الرماني من الكتب المهمة والمليئة بالتعليلات، فالرماني من النحويين الذين اهتموا بالتعليل، فلا يكاد يذكر حكمًا إلا أورد فيه من العلل ما يفسـر ذلك الحكم ويبرره ويبين سـببه، والمتأمل في كتابه يجد أنَّه اسـتعمل أنواعا كثيرة من العلل التي أثرت بشـكل واضـح في المسـائل التي شـرحها، والأحكام التي أطلقها، ولما رأيت العلل التعليمية بارزة عند أبي الحسـن الرماني في شـرحه على كتاب سيبويه جعلتُها موضوعًا لهذا البحث وخصصته بأبواب الصرف .

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في علاقته العامة بكتاب سيبويه الذي يُعد أهم المصـادر النحوية والصـرفية، وعلاقته الخاصـة بشـرح الرماني الذي يعد من أهم الشـروح التي تناولت كتاب سـيبويه بالبسـط والإيضاح، كما أن البحث يتطرق لجانب العلل التعليمية الوسيلة المهمة في النحو والصرف عند أبي الحسـن الرماني أحد أبرز العلماء في عصـره قال عنه (ابن النديم، 1971، ص69): "هو من أفاضـل النحويين والمتكلمين البغـداديين، مفتن في علوم كثيرة من الفقـه والقرآن والنحو والكلام، كثير التصرف والتأليف".

أهداف البحث:

يســـعى الباحث من خلال هذا البحث إلى بيان مفهوم العلة وأنواعها، وموقف النحويين من العلل والتعليل، وبيان أنواع العلل التعليمية التي اعتمد عليها أبو الحســن الرماني في مســائل أبواب الصرف من خلال شرحه لكتاب سيبويه.

الدراسات السابقة:

لم أجد بحثًا تناول العلل التعليمية في أبواب الصـــرف عند الرماني، وما وجدته ليس له علاقة بالصرف إنما علاقته بالنحو، وهو:

- التعليل النحوي عند الرماني في شرحه لكتاب سيبويه (دراسة وصفية تحليلية) رسالة دكتوراه في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة للباحث/ صالح بن مطلق بن سعد القرشي المالكي.

منهج البحث:

اعتمد البحث في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي الذي يهتم باستقراء الظاهرة – موضوع الدراسة–ووصفها، ويحاول تفسيرها وتحليلها، ثم استخلاص النتائج.

خطة البحث:

يقوم البحث على مقدمة فيها أهمية البحث وأهدافه والدراســات الســابقة ومنهج البحث، ثم تمهيد يشتمل على مفهوم العلة وأنواعها، وموقف النحويين من العلة والتعليل، ثم ستة مباحث على النحو الآتي:

المبحث الأول: التعليل بالخفة والثقل، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: علة الخفة.

المطلب الثاني: علة الثقل.

المبحث الثاني: التعليل بالقوة والضعف، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: علة القوة.

المطلب الثاني: علة الضعف.

المطلب الثالث: علتا الضعف والثقل معا.

المبحث الثالث: التعليل بالشبه والقرب، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: علة الشبه.

المطلب الثاني: علة القرب.

المبحث الرابع: التعليل بكثرة الاستعمال وسلامة اللفظ والرد إلى الأصل، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: علة كثرة الاستعمال.

المطلب الثاني: علة سلامة اللفظ.

المطلب الثالث: علة الرد إلى الأصل.

المبحث الخامس: التعليل بالنظير وعدمه، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: علة عدم النظير.

المطلب الثاني: علة مطالبة النظير.

المبحث السادس: التعليل بالضرورة الشعرية والتفخيم، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: علة الضرورة الشعرية.

المطلب الثاني: علة التفخيم.

التمهيد:

تُعدُّ العلة الركن الثالث من أركان القياس الأربعة (السيوطي، 1359، ص154)، والداعية إلى إثبات الحكم كما قال (الأنباري، 1957م، ص122): "الحكم إنما يثبت بطريق مقطوع به وهو النص، ولكن العلة هي التي دعت إلى إثبات الحكم"، وتأتي بفتح العين وكسرها، وهي بفتح العين تدل على الشرب الثاني بعد النهل (الجوهري، 1420هـ، 41/5)، وتأتي عند (ابن منظور، 2005، 261/10) بمعنى: التشاغل، وقال (الفراهيدي، 2003، ص670) والعِلَّةُ بكسر العين: المرض، وصاحبها معتل.

وهي في الاصطلاح كما عرفها أبو الحسن (الرماني، 1984، ص38): "تغيير المعلول عما كان عليه، أي: خروجه عن الأصل".

وذكر الشريف (الجرجاني، 1411، ص168) بأنها: "ما يتوقف عليها وجود الشيء ويكون خارجا مؤثرًا فيه".

وعرفها من المعاصرين الدكتور مازن (المبارك،1983، ص90) بقوله هي: "الوصف الذي يكون مظنة وجه الحكمة في اتخاذ الحكم"، وجعل (ابن جني، 1371، 48/1) علل النحويين أقرب إلى علل المتكلمين حيث قال: "وأعلم أنّ علل النحويين...، أقرب إلى علل المتكلمين منها إلى علل المتفقهين".

ويُعدّ أبو بكر (ابن السراج، 1436، 35/1) أول من قسمها، حيث جعلها على نوعين: النوع الأول: المؤدي إلى كلام العرب، كقولك: كل فاعل مرفوع وكل مفعول منصوب، والنوع الثاني: علة العلة، كأن يقولوا: لم صار الفاعل مرفوعًا والمفعول منصوبًا.

أما (الزجاجي، 2011، ص64) فقد جعل العلل على ثلاثة أنواع: تعليمية، وقياسية، وجدلية نظرية.

وجعلها ابن جني نوعين قائلًا في الخصائص (1371، 88/1): "إنَّ علل النحويين على ضربين: أحدهما: واجب لا بدّ منه؛ لأنَّ النفس لا تطيق في معناه غيره، والآخر: ما يمكن تحمله؛ إلا أنه على تجشم واستكراه له".

وقد نشأ التعليل في النحو منذ نشأت هذا العلم فهو مرافق له ومتزامن معه ومواكب لمسيرته، وذكر ابن سلام (الجمحي، 1974، 14/1) أنّ: "عبدالله بن أبي إسحاق الحضرمي كان أول من بعج النحو ومدّ القياس والعلل"، وهو من الطبقات الأولى من النحاة، وقال الدكتور صاحب (أبو جناح،1974، ص100): "إن عملية بناء النحو ونشأته رافقتها نشأة العلل التي يفسر بها النحاة الظواهر اللغوية والنحوية ويردون بها على تساؤلات الدارسين للغة ونصوصها والمعنيين بأمرها"، وكانت العلل في بدايتها تعليمية يسيرة تساعد غير العرب من الداخلين في الإسلام على فهم كلام العرب ثم نضجت بعد ذلك واتسع نطاقها، وتطورها مرتبط بتطور علم النحو، وقد اهتم النحويون بالعلة اهتمامًا بالغًا وألفوا فيها عددًا من المصنفات، وأطلقوا على العلل التعليمية: علل التنظير،

وسموها كذلك: العلل الأول(ابن السراج، 1436، 54/1)، ويمكن تقسيم النحويين وموقفهم من العلة إلى فريقين، منهم من تلقاها – وهم الأكثر– بالقبول والتسليم، ومنهم قلة رفضوها وأنكروها.

ويُعد الخليل بن أحمد الفراهيدي من أوائل العلماء الذين عُرف عنهم كثرة التعليلات، كما عُرف عنه البحث في العلة وإدامة النظر فيها، وكان الغاية في تصحيح القياس واستخراج مسائل النحو وتعليله (عباس، 1966، ص168)، وأطال ابن جني في كتابه الخصائص (1371، 48/1) الكلام عن العلة وأحوالها وشروطها ووجوه اختصاصها وتوسع في ذلك، وجعل علل النحويين أقرب إلى علل أهل الكلام منها إلى علل أهل الفقه؛ لأنَّ المتكلمين إنما يحيلون على الحس، ويحتجون فيه بثقل الحال أو خفتها على النفس بخلاف علل الفقه، وعقد بابًا في الخصائص (1371، 189/1، 190) للرد على من رفض علل النحويين عنونه بقوله: (في الرد على من اعتقد فساد علل النحويين لضعفه هو في نفسه عن إحكام العلة)، وذكر فيه الحجة التي بسببها رفضوا العلل ثم ردَّ عليهم مبينًا أنّ طعنهم في العلة وقولهم بفسادها هوسٌ ولغوٌ وجهل، واهتم أبو البركات (الأنباري، 1957، ص121) بالعلة اهتمامًا كبيرًا، وبذل جهودًا في العلة والتعليل، ووضح موقع العلة من الحكم مبينًا أنَّها لا تستقل في إيجاب الحكم، بل هي مستنبطة من النصوص قائلًا: "الحكم إنما يثبت بطريق مقطوع به وهو النص، ولكن العلة هي التي دعت إلى إثبات الحكم"، بينما طالب (ابن حزم، 1980، ص64) بالاكتفاء في النحو بما هو ضروري لمعرفة قواعد اللغة العربية، واعتبر جميع علل النحويين فاسدة، ويُعد (ابن مضاء، 1399، المقدمة) أشهر من رفض علل النحويين، حيث أخذ عليهم أنهم التزموا ما لا يلزمهم، وتجاوزوا القدر الكافي فيما أرادوه، كما نصَّ على رفضه للعلل الثواني في كتابه الرد على النحاة (1399، ص131) قائلًا: "إنَّ العلل الأول بمعرفتها تحصل لنا المعرفة بالنطق بكلام العرب المدرك منه بالنظر، والعلل الثواني هي المستغنى عنها في ذلك"، وقال عنه (أبو حيان، 1947، ص231): "ولم أرَ أحدًا من المتقدمين نبّه على اطراح هذه التعاليل إلا قاضي الجماعة الإمام أبا جعفر أحمد بن مضاء صاحب كتاب المشرق في النحو، فإنّه طعن على المعللين بالعلل السخيفة، وروى عليهم ما شحنوا به كتبهم في ذلك".

ومن خلال النظر في العلل التعليمية وتتبع أقوال النحويين فيها يتبين أنه لا يمكن إنكارها فهي وسيلة مهمة لتسهيل علم النحو للطلبة وتقريب قواعده المختلفة إلى أذهانهم، فهي مستنبطة مما جمعه اللغويون والنحويون من كلام العرب، قال (أبو المكارم، 2007، ص171) هي: "تفسيرٌ للواقع اللغوي فهي تابعة له، وهي لذلك لا تنتج شيئًا جديدًا يتناقض معه، وهي بهذه الخصائص أقرب ما تكون إلى وصف الظواهر اللغوية والقواعد النحوية، إذ يتم فيها تحديد الوظائف النحوية، أي: بيان العلاقات التركيبية بين الصيغ والمفردات حين يتم تركيبها في جمل وأساليب دون محاولة لفرض ما يخالف الواقع اللغوي"، فالعلة التعليمية محل إجماع من النحويين؛ لما لها من فوائد في ترسيخ الحكم النحوي في أذهان المتعلمين.

العلل التعليمية التي اعتمد عليها أبو الحسن الرماني في أبواب الصرف في شرحه على كتاب سيبويه

اعتمد أبو الحسن الرماني على علل كثيرة، أقام عليها كمًّا من القواعد، والأحكام التي أجرى عليها آراءه ومسائله الصرفية التي حفل بها شرحه على كتاب سيبويه، وسأبسط القول في ستة مباحث مع نماذج مختارة من هذه العلل التي اعتمد عليها:

المبحث الأول: التعليل بالخفة والثقل، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: علة الخفة: "وهي علة تتّصل بإحدى طباع العرب، وطرائقهم في فنون القول؛ فقد كانوا يميلون إلى اختيار الأخفّ، إذا لم يكن ذلك مُخِلًّا بكلامهم"(الوراق، 1429، ص83)، وعرفها (الرماني، 1984، ص40) بقوله: "تسهيل ما يثقل على اللسان أو الطباع"، وتعتبر من أكثر العلل التي اعتمد عليها أبو الحسن الرماني في أبواب الصرف، حيث علل بها في عدة مسائل[1]، وأكثر ما

(1) (الرماني، **1442، 2271/5، 22272، 2273، 2274، 2335،2291،2288، 2356، 2397، 2441، 2502، 2518، 2560**).

تكون في الحذف، ومنها النسب إلى (هُذيل) وإلى (فُقَيْمِ كِنَانَةَ)[2]، وإلى (مُلَيْحِ خُزَاعَةَ)[3]، وإلى (ثقيف)، حيث قال (الرماني، 1442، 2271/5): "والنسب إلى (هُذيل): هذليّ، وإلى (فُقَيم كِنَانة) فقميّ، وإلى (مُليح خزاعة): ملحيّ، وإلى (ثقيف): ثقفيّ، فهذا وإن كان في هذه الأسماء على ضرب من الكثرة فهو نادر، لا يقاس عليه؛ لأنه إنما جاز لقوة النسب على التغيير مع التخفيف بحذف الزوائد"، وعدّ (سيبويه، 1408، 335/3) ذلك من العدول الذي هو على غير القياس دون أن يشير إلى العلة، أما (السيرافي، 1429، 41/11) فقد وافق الرماني إلا أنه لم يصرح بلفظ الخفة، وإنما علل حذف الياء في هذه الكلمات باجتماع ثلاث ياءات وكسرة فقال: "والعلة في حذف الياء أنه يجتمع ثلاث ياءات وكسرة"، وتابع السيرافي المبرد (1420، 133/3) في إخراج النسب إلى هذه الكلمات مع حذف الياء من الشذوذ؛ لكثرته، قائلًا (1429، 41/11): "أما ما ذكره من النسبة إلى هُذيل: هُذَلِيّ، فهذا الباب عندي لكثرته كالخارج عن الشذوذ"، كما قال (السيرافي، 1429، 39/11): :"وقد جاءت أسماء كثيرة غير ذلك، كقولهم في قُرَيشٍ: قُرَشِيّ، وفي سُليم: سُلَمِيّ...، وهو يكثر حتى يخرج عندي من الشذوذ"، وقد نص (ابن منظور، 2005، 15،47) على أنه يقال: هُذَيْليّ وهُذَلِيّ وأنّ هُذَلِيّ أكثر على ألسنتهم، وقد وردت اللغتان في قول الشاعر(الوراق، 1429، ص 530):

هُذَيْلِيَةٌ تَدْعُو إِذَا هِيَ فَاخَرَتْ ... أَبًا هُذَلِيًّا من غَطَارِفَةٍ نُجْدِ

ووافق (ابنُ يعيش، 1998، 10،6) الرماني في التصريح بعلة التخفيف في هذه المسألة.

كما علل أبو الحسن (الرماني، 1442، 2502/5) بالتخفيف تصغير (ذَوَائِب)، حيث قال: "وتحقير (ذَوَائِب) اسم رجل: ذُؤَيْئِبٌ، على مثال: (ذَعَاعِب)، وإنّما قالوا: ذَوَائِب في الجمع للتخفيف النادر"، وبين (سيبويه، 1408، 461/3) أنّ السبب في ذلك هو: أنّ الواو بدلٌ من الهمزة التي في

---

(2) فقيم كنانة: بطن في كنانة، النسب إليه: فُقَمِيّ، وهم نسأة الشهور، وفُقيم أيضًا في بني دارم النسب إليه: فُقيميّ على القياس. (ابن منظور، 2006، 210/11)

(3) مُليح خزاعة هم: مليح بن عمرو بطن من خزاعة من القحطانية. (النويري، 2018، 99/16).

ذُؤابة دون أنْ يصرح بالتخفيف، ويظهر أنّ الرماني لم ينفرد بهذه العلة هنا، فقد صرح (السيرافي، 1429، 232/11) بالتخفيف في هذه المسألة كذلك، وعلل قلب الهمزة إلى واو في الجمع على (ذوائب) تخفيفًا لها من الثقل الحاصل باجتماع همزتين بينهما ألف شبيهة بالهمزة، فأصلها (ذآئب)؛ لأنها جمع ذُؤَابة، وقال أبو علي (الفارسي، 1410، 313/3): "إلا أنه أُبدلَ من الهمزة واوٌ؛ لاجتماع ثلاثة أحرف متجانسة، وفي التصغير ليس تجتمع هذه المتجانسة؛ فلا يلزم البدل"، كما صرح أبو البركات (الأنباري، 1424، 670/2) وابن الحاجب (1395، 2213/1، 58/3) بعلة التخفيف في ذات المسألة.

المطلب الثاني: علة الثقل، وهي: "أن يستثقلوا عبارة أو كلمة أو حرفًا أو حركة"(الوراق، 1429، ص 67)، وقال (ابن جني، 1371، 55/1): "أما إهمال ما أهمل مما تحتمله قسمة التركيب في بعض الأصول المتصورة أو المستعملة فأكثره متروك للاستثقال وبقيته ملحقة به ومقفاة على أثره"، ولها ارتباط وثيق بعلة التخفيف؛ لأنَّ العربي يهرب من ثقل اللفظ إلى خفته، كما بين ذلك (السيوطي،1359، ص82) عند حديثه عن القصد من هذه العلة قائلًا: "فالقصد من هذه العلة هو الحصول على الخفة"، وقد استعمل أبو الحسن الرماني هذه العلة في عدة مسائل(4)، منها: عدم جواز ردّ ألف المقصور إلى واو قبلها ياء مضمومة في الجمع، فقال (1442، 2376/5): "الذي يجوز في جمع المقصور بالواو والنون حذف الألف...، ولابد من الحذف أو التحريك بالرد إلى حرف تصلح فيه الحركة، فلم يجز أن يرد إلى واو قبلها ياء مضمومة؛ لما يلزم في ذلك من الثقل، فكان الحذف أحق به"، والذي يظهر تفرد الرماني في التصريح بهذه العلة في هذه المسألة.

كما علل بالثقل عدم جواز تصغير الخماسي دون حذف، قائلًا (1442، 2425/5): "الذي يجوز في تصغير الخماسي: ردُّه إلى الرباعي بحذف حرف منه، ولا يجوز أن يصغر الخماسي بعدته، كما لا يجوز في الجمع لثقل ذلك؛ بخروجه عن التعديل في كثرة الحروف؛ إذ الخمسة هي النهاية في الأصول، فإذا لزم زيادة حرف صار المطرد ستة لو صغر على تمامه؛ وذلك ثقيل، فرُفِضَ لثقله"،

(4) (الرماني، 1442، 2291/5، 2320، 2347، 2376، 2425، 2426، 2526، 2533، 2547).

وقد وافقه (السيرافي، 1429، 171/11) فعلل عدم تصغير الخماسي إلا بعد حذف حرف منه بالثقل كذلك حملًا له على الجمع، حيث قال: "وإنَّما حملهم على حذف حرف منها أنهم إذا جمعوا ثقل أن يأتوا بالحروف كلها مع ثقل الجمع"، كما صرح بعلة الثقل في هذه المسألة ابن الحاجب (1395، 477/1) والأزهري (1421، 553/2)؛ لأنّ الثقل إنما يوجد عند الخامس.

المبحث الثاني: التعليل بالقوة والضعف، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: علة القوة: وقد علل أبو الحسن الرماني بهذه العلة الكثير من المسائل الصرفية في شرحه لكتاب سيبويه(5)، منها جواز التغيير النادر في باب النسب، فقال (الرماني، 1442، 2270/5): "وإنما جاز التغيير النادر في باب النسب؛ لقوته على ذلك من وجهين: تغيير المعنى واللفظ، وذلك بأن يصير معنى الاسم لغير ما كان له، وتغيير الاسم بعلامة النسب" –والتغيير النادر عرَّفه (الرماني، 1442، 2270/5) بقوله: "الذي ثقل في بابه؛ لِعِلَّةٍ تقتضي ألا يتجاوز به ما استعمل فيه"، والذي يظهر لي تفرد الرماني بالتصريح بعلة القوة في هذه المسألة.

كما علل (الرماني، 1442، 2450/5) بها بقاء الميم في تصغير (مُقدّم) و(مُؤخرّ)، فقال: "وتحقير مقدّم ومُؤخر: مُقيدم، ومؤيخر، على حذف الدال المضاعفة؛ لأنّ الميم أقوى منها، بأنه في أول الاسم فلها الصدر، وهي لمعنى، متحركة"، وقد ذهب (ابن السراج، 1436، 42/3) كذلك إلى عدم حذف الميم معللًا لذلك بشيئين، أحدهما: أنَّها جاءت أولًا، والثاني: أنّها جاءت لمعنى دون أنْ يصرح بالقوة، وذهب (العكبري، 1416، 168/2) إلى أنّ بقاء الميم؛ لأنّها أشبه بالأصل حيث قال: "فإنْ كان فيه زائدان أحدُهما لِمعنى والآخرُ لغير معنى حذفتَ الذي ليس لِمعنى؛ لأنَّ الذي لِمعنى أشْبَهُ بالأَصل فكان إقرارُه أولى وذلك نحو مُقْتَطِع تقول في تصغيره: مُقَيْطِع فتحذف التَّاء وتقول فِي مقدِّم ومؤخِّر ومسخِّر: مُقيدم ومُؤيخر ومُسيخر فتحذفُ أحدَ المشدّدين".

---

(5) (الرماني، 1442، 2270/5، 2271، 2407، 2450، 2453، 2465، 2509).

المطلب الثاني: علة الضعف: وردت هذه العلة في شرح الرماني لكتاب سيبويه بكثرة[6]، من ذلك تعليل أبي الحسن (الرماني، 1442، 2397/5) جمع (شاة) اسم رجل على (شياهٌ)؛ بسبب ضعف الاسم، قائلًا: "وجمع (شاة) اسم رجل على (شياهٌ) لا غير؛ لأنَّه قد رُفض فيه الألف والتاء، والواو والنون؛ لضعف الاسم بكثرة التغيير فيه، فلم يقولوا في جمعه إلا (شياهٌ) على طريق الاستغناء به عن غيره"، وقد ألمح (السيرافي، 1429، 141/11) إلى الضعف في عدم جواز جمع (شاة) جمع سلامة دون تصريح به قائلا: "هذا الاسم جمعته العرب مكسرًا على (شياه)، ولم يجمعوه جمع السلامة، بل لا يحتمل ذلك؛ لأنّا إذا حذفنا الهاء بقي الاسم على حرفين الثاني منهما من حروف المد واللين، ولا يجوز ذلك إلا أنْ يكون بعدها هاء".

كما علل (الرماني، 1442، 2561/5) بالضعف عدم جواز تصغير (اللّاتي)، حيث قال: "ولا يجوز تحقير (اللّاتي)؛ لاجتماع سببين: ضعف تحقير الجمع؛ إذ أكثر الجموع لا تُحقّر بلفظها، وضعف تحقير المبهم مع الاستغناء عنه باللَّتَيَّاتُ"، وأجاز الأخفش (ابن يعيش، 1998، 255/5) تصغير (اللّاتي) على اللّويتا؛ لأنه ليس جمع (التي) على لفظها، فإنما هو اسم للجمع، كقولك: قوم ونفر، قال (المبرد، 1420، 290/2): وهذا هو القياس، والذي يظهر لي أنه لم يصرح (سيبويه، 1408، 489/3) ولا غيره ممن يرون منع تصغير (اللّاتي) على لفظها بهذه العلة، وإنما جعلوا العلة في عدم الجواز هي الاستغناء بتصغير واحدها وهو (التي) على اللَّتَيَّا ثم جمعه على اللَّتَيَّات، ويرى (المبرد، 1420، 290/2): جواز تصغيرها على: اللويّا، متابعًا في ذلك الأخفش حيث قال: "وَكَانَ الْأَخْفَش يَقُول اللّويا؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ جمع الَّتِي على لَفظهَا فَإِنَّمَا هُوَ اسْم للْجمع كَقَوْلِك: قوم وَنَفر وَهَذَا هُوَ الْقيَاس.

المطلب الثالث: علتا الضعف والثقل معا.

اختلف النحويون في حكم التعليل بعلتين إلى فريقين: فمنهم من جوز ذلك ومنهم من رفضه (الأنباري، 1957، ص117) ، و(ابن جني، 1371، 174/1) خصص لذلك بابا سماه: (باب في حكم

---

(6) (الرماني، 1442، 2397/5، 2449، 2450، 2451، 2453، 2455، 2561).

المعلول بعلتين)، ومثل له بأمثلة كثيرة منها قوله: "ومن المعلول بعلتين قولهم: سِيٌّ، ورِيٌّ، وأصله سِوْيٌّ ورِوْيٌّ، فانقلبت الواو ياءً -إن شئت-؛ لأنها ساكنة غير مدغمة وبعد كسرة، و -إن شئت- ؛ لأنها ساكنة قبل الياء، فهاتان علتان ...، وكل واحدة منهما مؤثرة"(ابن جني، 1371، 177/1)، وقال (ابن جني، 1371، 100/1، 101) في باب آخر: "قد يكثر الشيء فيسأل عن علته كرفع الفاعل، ونصب المفعول، فيذهب قوم إلى شيء، ويذهب آخرون إلى غيره، فيجب إذن تأمل القولين، واعتقاد أقواهما، ورفض الآخر، فإن تساويا في القوة لم ينكر اعتقادهما جميعًا، فقد يكون الحكم الواحد معلول بعلتين"، وقال (السيوطي، 1359، ص90): "وقد يتعلق الحكم بشيئين فأكثر، فتارةً يجوز الجمع بينهما، وتارةً يمتنع"، ومن خلال تتبع شرح أبي الحسن الرماني لأبواب الصرف في كتاب سيبويه، يظهر أنه ممن يجيز ذلك، حيث علل بعلتي الضعف والثقل جواز كسر أول الاسم الذي ثانيه ياءٌ عند التحقير، حيث قال (الرماني، 1442، 2547/5): "الذي يجوز في تحقير الاسم الذي ثانيه ياءٌ وجهان: أحدهما: ضم أوله على الأصل في التحقير، وهو الأجود؛ لأنه أجري على النظائر، ويجوز الكسرُ؛ لتصح الياء؛ وذلك أنَّ الخروج من الضم إلى الكسر مستثقل، حتى رُفض ذلك في الأسماء، ولم يجز إلا في الفعل، وكذلك الخروج من الضم إلى الياء ...، وإنما وجب ذلك؛ لاجتماع سببين، كل واحد منهما يجوز لأجله الحكم، وهو الثقل الذي وصفنا، وضعف الياء الساكنة"، وجعل (سيبويه، 1408، 481/3) العلة هنا كراهية الياء بعد الضمة حيث قال: "ومن العرب من يقول: شِيَيْخٌ وبِيَيْتٌ وسِيَيْدٌ؛ كراهية الياء بعد الضمة"، وتبعه (ابن السراج، 1436، 37/3).

المبحث الثالث: التعليل بالشبه والقرب، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: علة الشبه: قال (سيبويه، 1408، 278/3): "ومن كلامهم أن يشبه الشيء بالشيء وإن لم يكن مثله في جميع الأشياء"، وقال (الوراق، 1429، ص67): "هي علة تقوم على اكتساب المتشابهين حكمًا واحدا"، وقد علل الرماني بها كثيرًا من المسائل(7)، منها: جواز (حُبلويَّ)

(7) (الرماني، **1442، 2308/5، 2315،2381، 2413، 2425، 2439**).

في النسب إلى (حُبلى) تشبيها بـــ (مَلْهَويّ)، فقال (الرماني، 1442، 2308/5): "ويجوز (حُبلويّ) تشبيها بـــ (ملهويّ) من جهة الألف الواقعة رابعة في موضع يلزمه التغيير، فهذا الشبه قد أوجب جواز: (حُبلويّ) بالقلب، كما أوجب جواز (ملهيّ) بالحذف؛ لأنه شبهٌ يقتضي أن يأخذ كل واحد منهما حكمًا من الآخر"، ولم ينفرد الرماني بهذه العلة هنا، بل هو متابع فيها لـــ (سيبويه، 1408، 353/3) الذي جوز (حُبْلَويّ) في النسب إلى (حبلى) معللًا بالشبه بـــ (مَلْهَى) حيث قال: "ومنهم من يقول: حُبْلَويّ فيجعلها بمنزلة ما هو نفس الحرف، وذلك أنَّهم رأوها زائدة يبنى عليها الحرف، ورأوا الحرف في العدَّة والحركة والسُّكون كملهى فشبَّهوها بها، كما أنهم يشبهون الشيء بالشيء الذي يخالفه في سائر المواضع"، كما صرح بذات العلة في هذه المسألة (المبرد، 1420، 148/3)، و(السيرافي، 1429، 69/11) ، و(الفارسي، 1410، 178/3) ، و(السيوطي، 1418، 398/3)، ويجوز في النسب إلى (حُبلَى) ثلاثة أوجه ذكرها (السيرافي، 1429، 69/11) قائلا: "فهذه ثلاثة أوجه في حُبْلَى وبابها، حُبْلِيٌّ أجودُها، ثم حُبْلاوِيّ وحُبْلَوِيّ".

كما علل (الرماني، 1442، 2381/5) بالتشبيه جواز تثنية (كساء) و(غطاء) على (كساوان) و(غطاوان)، وتثنية: (علباء) على: (علباءان) فقال: "وقد يجوز (كساوان)، و(غطاوان) تشبيها بالملحق؛ لأنّ المعتمد فيهما على الأصل، كما جاز (علباءان) تشبيهًا بقولك: (كساءان)، و(غطاءان)" ، والرماني في هذه المسألة متابع في تعليله بالشبه لـــ(سيبويه، 1408، 391/3، 392) القائل: "وقال ناس: كساوان وغطاوان، وفي رداء رداوان، فجعلوا ما كان آخره بدلا من شيء من نفس الحرف بمنزلة عِلباء،؛ لأنّه في المدّ مثله وفي الإبدال، وهو منصرف كما انصرف، فلما كان حاله كحال علباء إلا أنّ آخره بدل من شيء من نفس الحرف تبع عِلباء كما تبع عِلباء حمراء"، وعلل بالشبه في هذه المسألة كذلك (ابن السراج، 1436، 418/2)، و(ابن جني، 1371، 215/1).

المطلب الثاني: علة القرب وهي: "عند سيبويه والبصريين أن تجعل الشيء يجري على شيء آخر؛ لمجاورته إياه"(الوراق، 1429، ص67)، وقد وردت هذه العلة في شرح الرماني[8]، ومما جاء منها تعليل

(8) (الرماني، **1442، 2406/5، 2407، 2467، 2548**).

جمع (فُعُول) على (فعائل)؛ لقربها من (فَعُول) حيث قال (الرماني، 1442، 2406/5): "وأما (فُعُول) فليس كذلك؛ لأنه قرب من (فَعُول) قربًا لا يصـــلح أن يكون نهاية الجموع؛ لنهاية حروفه، وليس بينه وبينه إلا ضـم أوله، فلم يصـلح أن يكون نهاية الجموع لهذه العلة، ومنزلة (أَفعال) من (إِفعال) كمنزلة (فُعُولٍ) من (فَعُولٍ) في القرب الذي يمنع أن يكون نهاية الجموع"، ولم ينفرد الرماني بهذه العلة هنا، فـ (السيرافي، 1429، 153/11) صرح بذات العلة في هذه المسالة حيث قال: "ولو لم يكن له نظير في الواحد لكان أيضًـا يُجمع على أقرب الأبنية إليه وهو (فَعُول)"، كما خالف (السـيرافي، 1429، 154/11) سـيبويه قائلا: "فكلامُ سـيبويه أن يقال في فِعال وفُعُول: فعائل، والوجه أن يكون على فُعُلٌ".

المبحث الرابع: التعليل بكثرة الاستعمال وسلامة اللفظ والرد إلى الأصل، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: علة كثرة الاستعمال: "وهي علة يستدلّ بها في الغالب لبيان بضعة أحكام منها الحذف، وتعليل الزيادة، وما يتصـــل بذلك من صـــورة التغيير"(الوراق، 1429، ص84)، وقال (السـيوطي، 1406، 331/1): "كثرة الاسـتعمال اعتمدت في كثير من أبواب العربية"، ومن أمثلتها تعليل أبي الحسن (الرماني، 1442، 2547/5) إظهار (هاء التأنيث) عند تحقير المؤنث الثلاثي، قائلا: "الذي يجوز في تحقير المؤنث إظهار (هاء) التأنيث في الثلاثي، ولا يجوز إظهارها في ما زاد على الثلاثي...، وكان إظهارها في التصـغير أحق بها؛ لكثرة اسـتعمال المكبر"، أما (السـيرافي، 1429، 265/11) فقد علل لهذه المسـألة بأن أصـل التأنيث أن يكون بعلامة، والتصـغير يردّ الأشـياء إلى أصولها قائلًا: "وإنما أدخلوا الهاء في المؤنث إذا كان على ثلاثة أحرف؛ لأنّ أصل التأنيث أن يكون بعلامة، وقد يَرُدُّ التصغيرُ الشيءَ إلى أصله"، والذي يظهر تفرد الرماني بعلة كثرة الاستعمال في هذه المسألة.

كما علل (الرماني، 1442، 2560/5، 2561) بكثرة الاســـتعمال حذف الألف في جمع (اللَّذَيَّا) بالواو والنون، فقال: "وجمع (اللَّذَيَّا) بالواو والنون: اللَّذِيُّونَ؛ لأن الألف حُذفت لكثرته في الكلام، فصار بمنزلة جمع (الذي)"، وجعل (السيرافي، 1429، 278/11) حجة سيبويه في حذف الألف؛ أنَّها تعاقب ما يزاد بعدها فتسـقط لأجل هذه المعاقبة، كما ذكر في ذات الموضـع الخلاف بين سـيبويه

والأخفش في ذلك فقال: "فأما سيبويه فإنه يحذف الألف المزيدة في تصغير المبهم ولا يقدرها، وأما الأخفش فإنه يقدرها ويحذفها؛ لاجتماع الساكنين، ولا يتغير اللفظ في التثنية، فإذا جُمع تبين الخلاف بينهما، يقول سيبويه في جمع اللَّذَيَّا: الَّذَيُّونَ والَّذَيِّين؛ بضم الياء قبل الواو، وكسرها قبل الياء، وعلى مذهب الأخفش: الَّذَيَّونَ والَّذَيَّيْنَ؛ بفتح الياء"، وعلل (الفارسي، 1410، 347/3) حذف الألف في هذه المسألة بكثرة الاستعمال كذلك.

المطلب الثاني: علة سلامة اللفظ: "وهي من العلل التي يتوخاها العرب في كلامهم، وكانوا بدافع الحرص على الإبانة والوضوح ويتحاشون ما خلط بين المعاني"(الوراق، 1429، ص86)، ومن أمثلتها تعليل (الرماني، 1442، 2326/5) عدم جواز ردّ الحرف الأصل مع ترك الزائد في النسب إلى بنات الحرفين التي فيها زائد، حيث قال: "ولا يجوز رد الحرف الأصل مع ترك الزائد، ولا يحذف الزائد مع ترك الرد إلى الأصل؛ لأنّ الذي يدعو إلى أحدهما داعٍ إلى الآخر ...، فإما أن يفعلا جميعًا أو يتركا جميعًا، فالداعي إلى الرد طلبُ الأصل، والداعي إلى ترك الرد سلامة اللفظ، والنسب إلى (ابْنٍ): (ابْنِيٌّ) و(بَنَوِيٌّ)"، قال (سيبويه، 1408، 362/3): "ولم يكونوا ليحذفوا ولا يردوا ...، لأنه إذا قوي على ردّ الأصل قوي على حذف ما ليس من الأصل؛ لأنهما متعاقبان" أما (السيرافي، 1429، 79/11) فقد ذكر هذه المسألة دون أن يعلل لها فقال: "وذلك نحو: ابن واسم واست واثنان وابنة، فإن تركته على حاله قلت: اسميّ واستيّ واثنيّ في اثنين واثنتين، وإن شئت حذفت الزوائد التي في الاسم، ورددته إلى أصله، والزوائد هي ألفات الوصل التي في أول الاسم، فقلت: بنويّ وستهيّ وسمويّ"، وبين (السيوطي، 1418، 403/3) أن العلة في هذه المسألة ألا يجتمع العوض والمعوض معًا حيث قال: "فإن كان المحذوف اللَّام وعوض في أوله همز الوصل جاز حذف الهمزة والرَّدّ، وإبقاء الهمزة وترك الرَّد، فَيُقال في ابْن واسم: بنوي وسموي أو ابني واسمي، ولا يجمع بين الهمزة والرَّدّ؛ لِئَلَّا يجمع بين العِوَض والمعوض"، والذي يظهر تفرد الرماني بعلة سلامة اللفظ في هذه المسألة.

كما علل (الرماني، 1442، 2334/5) بسلامة اللفظ عدم جواز رد فاء الفعل في النسب إلى ما ذهبت فاؤه مما الحرف الثاني منه حرف صحيح، مثل: عِدِيّ وزِنِيّ في: عِدَةٍ وزِنَةٍ، فقال: "ولا يجوز أن ترد فاء الفعل؛ لبعدها من آخر الاسم الذي هو موضع التغيير بتعاقب العلامات للمعاني، فلما

كان يجوز في مثل: (دَمٍ): (دَمِيٌّ) و(دَمَوِيٌّ)، فيجوز الترك على اللفظ مع أن المحذوف يقوى فيه التغيير؛ طلبًا لسلامة اللفظ، كان فيما يبعُدُ من موضع التغيير سلامة اللفظ فيه أوجز وألزم؛ لهذه العلة"، وقد تفرد الرماني بالتصريح بهذه العلة هنا، وجعل (سيبويه، 1408، 369/3) العلة في عدم الجواز؛ بُعدها من ياءي الإضافة، وتبعه (المبرد، 1420، 157/3).

المطلب الثالث: علة الردّ إلى الأصل: استعمل أبو الحسن الرماني هذه العلة في مواطن كثيرة في شرحه على كتاب سيبويه(9)، منها: تعليله بها النسب إلى العالية: (عُلْوِيّ) وإلى البادية: بَدَوِيّ، حيث قال (الرماني، 1442، 2272/5): "وتقول في النسب إلى (العالية): (عُلْوِيّ)؛ لأنه ردٌّ إلى الأصل في هذا المعنى وهو العلو ...، وكذلك النسب إلى (البادية): (بَدَوِيّ)؛ لأنه ردٌّ إلى البدو"، أما (السيرافي، 1429، 42/3) فقد أجاز (عُلَوِيّ) بعلتين محتملتين: الأول: الرد إلى الأصل، والثانية: التفريق في النسبة إليه، فقال: "وأما قولهم في العالية: عُلْوِيّ، فإنما نسبوا إلى العلو؛ لأنه في معنى العالية، والعالية: بقرب المدينة مواضع مرتفعة على غيرها، والعلو: المكان العالي، ويجوز أن يكون أراد الفرق بين النسبة إليها، والنسبة إلى امرأة تُسمى بالعالية"، والنسبة إليها على القياس: عالي أو عالوي، و: بادي أو بادوي.

وعلل بها (الرماني، 1442، 2482/5) كذلك تحقير بنات الحرفين، فقال: "الذي يجوز في تحقير بنات الحرفين الردُّ إلى الأصل، ليكون على مثال التحقير من (فُعيل)، ولا يجوز إلا ردُّ حرف الأصل؛ لأنه أولى من حرفٍ مختلف، ودليله: تصريف الاسم، ولا بدَّ من أن يكون له أصل يرجع إليه؛ لأنه اسم متمكن، فلا بدّ من أن يوضع على أصل"، وهي ذات العلة التي علل بها (سيبويه، 1408، 449/3) هذه المسألة، حيث قال: "اعلم أنَّ كل اسمٍ كان على حرفين فحقرته رددته إلى أصله حتَّى يصير على مثال فعيلٍ".

---

(9) (الرماني، 1442، 2272/5، 2279، 2326، 2327، 2328، 2371، 2475، 2482، 2527،2489).

المبحث الخامس: التعليل بالنظير وعدمه، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: علة عدم النظير: استعمل أبو الحسن (الرماني، 1442، 2328/5، 2329) هذه العلة في الرد على ما حُكي عن الجرمي من زيادة التاء في (كلتا) وكونها على وزن (فِعْتِلٌ)، قائلًا: "ف (كلتا) على المذهب (سيبويه، 1408، 364/3) بمنزلة (شَرْوَى)، ووزنه: (فِعْلَى)، وقد حُكي عن أبي عمر الجرمي أنه يجعل التاء زائدة، ويزعم أن وزنه (فِعْتِلٌ)، وهذا لا وجه له؛ لأنَّ التاء ليس من مواضع زيادتها إلا أن تقع في أول الاسم وآخره في الأكثر، كما أنَّ الميم الأكثر عليها هذا، ولم تجيء في اسم غير جارٍ على الفعل زائدة في حشوِ الاسم، فهو وزن مبتكرٌ لا نظير له في كلام العرب".

وقد ذكر (السيرافي، 1429، 83/11، 84) قول الجرمي السابق وعلل عدم اختياره بعدم النظير كذلك، قائلًا: "وكان الجرمي يقول: كلتا: فِعْتِل، والتاء زائدة، والألف من الأصل، والنسبة إليها: كِلْتَوِيٌّ، كما تقول في مَلْهَى: مَلْهَوِيٌّ، وليس ذلك بقول مختار؛ لأنّ زيادة التاء في مثل هذا الموضع غير موجودة؛ لأنّها زيادة تاء قبل لام الفعل، ولا أعلم له في الكلام نظيرًا"، وبذات العلة علل الرضي (الأسترآبادي، 1395، 70/2) عدم جواز (كِلْتَوِيٌّ).

المطلب الثاني: علة مطالبة النظير: قال (الوراق، 1429، ص31): "وهي أن تجعل الشيء يجري على شيء آخر"، وقال أبو البركات (الأنباري، 1424، 430/2) : "وهم يحملون الشيء على ضده كما يحملونه على نظيره"، وعلل بها أبو الحسن (الرماني، 1442، 2289/5) قولهم: (صَعَقِيٌّ) في النسب إلى (صَعِقَ) قائلا: "ومنهم من يقول: (صَعَقِيٌّ)، وعلته مطالبة نظيره من باب (نَمَرِيّ) أنْ يجري على قياسه ومشاكلته"، قال (سيبويه، 1408، 343/3): "سمعنا بعضهم يقول في الصَّعِق: صِعِقِيٌّ، يدعه على حاله، وكسَر الصاد؛ لأنه يقول: صِعِقٌ، والوجه الجيد فيه: صَعَقِيٌّ، وصِعَقِيٌّ جيّد"، والذي يظهر أنّ الرماني تفرد بذكر هذه العلة في هذه المسألة، وجعل (السيرافي، 1429، 56/11) هذه النسبة هي الأصل والقياس دون أنْ يصرح بالعلة، قائلًا: "ويقال في النسبة إلى صَعِقٍ: صَعَقِيٌّ ؛ وهذا الأصل والقياس، ومن كسر الفاء من فَعِل –إذا كان الحرف الثاني من حروف الحلق مثل: شَهِد ورَحِم ولَعِب– قال: صِعِق، ثم نسب إليه: صِعْقِيٌّ".

المبحث السادس: التعليل بالضرورة الشعرية والتفخيم، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: علة الضرورة الشعرية وهي: "ما وقع في الشعر مما لا يقع في النثر، سواء كان للشاعر عنه مندوحة أم لا"(الآلوسي، 1970، ص6) ، وعلل بها (الرماني، 1442، 2475/5) حذف حرف العوض في جمع (عَيْطَمُوس) في قول غيلان بن عقبة الملقب بذي الرمة (ابن قتيبة، 1980، 524/1)، حيث قال: "وتحقير (عَيْطَمُوس) عُطَيْمِيس، وجمعه: عطاميس، وقال غيلان (سيبويه، 1408، 222/3):

قَدْ قَرَّبَتْ سَادَاتُهَا الرَّوائِسا ... والبَكَراتِ الفُسَّجَ العَطامِسا

فحذف حرف العوض للضرورة"، وهي ذات العلة التي علل بها (سيبويه، 1408، 444/3) هذا الجمع قائلًا: "وتقول في عَيْطَمُوسٍ: عُطَيْمِيسٌ، كما قالوا: عطاميسُ ليس إلا؛ لأنّها تبقى واوٌ رابعة، إلا أن يُضطرّ شاعر، كما قال غيلان"، وبها علل (ابن جني، 1371، 64/2).

المطلب الثاني: علة التفخيم: وعلل بها أبو الحسن (الرماني، 1442، 2273/5) زيادة الألف وضم الأول في النسب إلى (الطلح) حيث قال: "وتقول في النسب إلى (الطَّلْحِ): (إِبِلٌ طُلاحِيَّةٌ)، فتزيد الألف، وتضُمُّ الأول؛ لتفخيم الاسم، وذلك إذا أَكَلَت الطَّلْحَ"، والذي يظهر تفرد الرماني بهذه العلة في هذه المسألة، وقد جعل (السيرافي، 1429، 45/3) العلة هنا التفريق بينها وبين من يُنْسَب إلى طلحة فقال: "وقولهم: إبل طُلاحِيّة: إذا أكلت الطلح، فرقوا بينها وبين من يُنْسَب إلى طلحة". كما علل (الرماني، 1442، 2275/5) بالتفخيم قولهم: (روحاني) في النسب إلى (الروح) قائلًا: "وتقول في النسب إلى (الرُّوحِ) في معنى الملائكة والجِنّ: (رُوحَانِيٌّ) بزيادة الألف والنون؛ لتفخيم الشأن في (الروح)"، وقد تفرد الرماني بهذه العلة هنا، أما (السيرافي، 1429، 47/3) فقد جعل العلة في هذا النسب لطافة أجسامهم وخفائهم على الرّائين، حيث قال: "وأما النسبة إلى الملائكة والجِنّ: رُوحانيّ، فهو نسبة إلى الروح، كما نُسب إلى جُمَّة: جُمّانيّ، وإنما قيل لهم: الروح؛ للطافة أجسامهم، وخفائهم على الرّائين"

النتائج والتوصيات

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات والصلاة والسلام على من لا نبي بعده وبعد فهذه أهم النتائج والتوصيات التي توصل إليها البحث، وهي على النحو التالي:

1- إنَّ نشأة التعليل في النحو مرتبطة بنشأة النحو فهو مرافق له ومتزامن معه، كما تطور التعليل بتطور النحو.

2- اختلف النحويون في أنواع العلة وتقسيماتها، فمنهم من جعلها نوعين ومنهم من جعلها ثلاثة أنواع، وهذه الأنواع تحتاج إلى إعادة النظر.

3- لا يوجد تعريف واضح وصريح للعلة التعليمية بحث يمكننا تصنيف أي علة تحت العلل التعليمية.

4- العلل التعليمية محل إجماع من النحويين قديمًا وحديثًا؛ لما لها من فائدة كبيرة في ترسيخ الأحكام النحوية في أذهان المتعلمين.

5- إكثار أبي الحسن الرماني من ذكر العلل، وعنايته الفائقة بذلك، فلا يكاد يذكر مسألة تخلو من التعليل.

6- أنَّ أبا الحسن الرماني لم يشر في أي من العلل التي أوردها في أبواب الصرف في شرحه على كتاب سيبويه بأنها علة تعليمية.

7- أبو الحسن الرماني يذكر الحكم ثم يعلل له بعلة واحدة، كما يجيز التعليل بعلتين للحكم الواحد.

8- ما علله الرماني بأكثر من علة ليس مما يكون علة العلة إنما هي من العلل التعليمية.

9- الاهتمام بدراسة العلل التعليمية عند كثير من النحويين الذين لم يأخذوا حقهم من البحث والدراسة.

المصادر والمراجع

ابن جني، عثمان، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، الهيئة المصرية لعصور الثقافة، نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب المصرية،1371هـ-1952م.

ابن حزم، أبو حمد علي بن أحمد، رسائل ابن حزم، تحقيق: إحسان عباس، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بريوت، ط1 ،1980م.

ابن السراج، محمد، الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، ط: 3، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1436هـ.

ابن عصفور، علي بن مؤمن، ضرائر الشعر، تحقيق: إبراهيم محمد، دار الأندلس، ط:1، 1980م.

ابن قتيبة، "الشعر والشعراء". تحقيق: أحمد محمد شاكر، مصر: دار المعارف، 1966م.

ابن مضاء، أحمد عبدالرحمن، الرد على النحاة، تحقيق: محمد إبراهيم، ط:1، دار الاعتصام، 1399هـ.

ابن منظور، جمال الدين، لسان العرب، ط:4، دار صادر، بيروت، 2005م.

ابن النديم، أبو الفرج محمد بن أبي يعقوب، الفهرست، ضبطه وشرحه وعلق عليه: يوسف علي طويل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط:1، 1971م.

ابن هشام، عبدا لله بن يوسف، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، الأنصاري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، طبعة جديدة منقحة، بيروت،1425هـ-2005م.

ابن يعيش، موفق الدين، شرح المفصل، عالم الكتب، بيروت، 1998م.

أبو جناح، صاحب، من أعلام البصرة: سيبويه، منشورات وزارة الإعلام، العراق، 1974م.

أبو حيان، محمد بن يوسف: منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك، جمعية الدراسات الشرقية الأمريكية، ط1، 1947م.

أبو المكارم، الدكتور علي، أصول التفكير النحوي، دار غريب، القاهرة، الطبعة الأولى، 2007م.

الأزهري، خالد بن عبدالله، شرح التصريح على التوضيح، تحقيق: أحمد السيد سيد أحمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط:1، 1421هـ - 2000م.

الاسترابادي، رضي الدين، شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق: محمد محيي الدين عبدا لحميد وآخران، دار الكتب العلمية، بيروت، ط:1، 1395هـ - 1975م.

الأصفهاني، أبو الفرج، الأغاني، تحقيق: د. إحسان عباس، ود. إبراهيم السعافين، والأستاذ بكر عباس، طبعة دار صادر، 2010م.

الآلوسي، محمود شكري، الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر، المطبعة السلفية بمصر، القاهرة، 1970م.

الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد، (1420هـ-1999م). أسرار العربية، تحقيق وتعليق: بركات يوسف هبُّود، ط: 1، دار الأرقم، بيروت.

الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد، الإغراب في جدل الإعراب، تحقيق: سعيد الأفغاني، دار الفكر، ط:1، 1971م.

الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط:1: بيروت: المكتبة العصرية، 1424هـ، 2003م.

الأنباري، أبو الربكات عبد الرحمن بن محمد: لمع الأدلة ، تحقيق: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، 1957م.

البغدادي، عبد القادر. (1409هـ-1989م). خزانة الأدب ولب لباب اللسان، تحقيق: عبد السلام هارون، ط:3، مكتبة الخانجي.

الجرجاني، الشريف علي بن محمد، التعريفات، ضبطه وفهرسه محمد بن عبد الحكيم القاضي، دار الكتاب المصري، القاهرة، ط١ ،١٤١١هـ-١٩٩١م.

الجمحي، ابن سلام، "طبقات فحول الشعراء". شرح: محمود شاكر. (القاهرة: مطبعة المدني)، 1974م.

الجوهري، إسماعيل بن حماد. (1420هـ-1999م). الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: إميل يعقوب ومحمد نبيل طريفي، ط:1، دار الكتب العلمية، بيروت.

الحلواني، محمد خير، أصول النحو العربي، مطبعة الشرق، حلب، ط١ ،١٩٧٩م.

الرماني، أبو الحسن علي بن عيسى، الحدود في النحو، تحقيق: إبراهيم السامرائي، دار الفكر، عمان 1984م.

الرماني، أبو الحسن علي بن عيسى، "شرح كتاب سيبويه، تحقيق: شريف عبدالكريم النجار، دار السلام، مصر، ط:1، 1442ه – 2021م.

الزبيدي، أبو بكر محمد بن الحسين: طبقات النحويين واللغويين، تحقيق: محمد أبي الفضل إبراهيم، مكتبة الخانجي مصر 1954م.

الزجاجي، أبو القاسم: الإيضاح في علل النحو: تحقيق: الدكتور مازن مبارك ، دار النفائس، ط3، 2011م.

سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر. (1408هـ-1988م). الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، ط:3، مكتبة الخانجي، القاهرة.

السيرافي، الحسن بن عبدالله، (1429هـ-2008م). شرح كتاب سيبويه، تحقيق: مصطفى عبد السميع سلامة وأشرف محمد فريد غنام، مطبعة دار الكتب الوثائقية القومية، القاهرة.

السيوطي، جلال الدين. (1406هـ). الأشباه والنظائر في النحو، تحقيق: د: عبدالعال سالم مكرم، (ط:1، بيروت، مؤسسة

الرسالة.

السيوطي، جلال الدين، الاقتراح في علم أصول النحو، دار المعارف، حلب، 1359م.

السيوطي، جلال الدين، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: أحمد شمس الدين، ط:1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1418هـ-1998م.

عباس حسن، اللغة والنحو بين القديم والحديث، دار المعارف، مصر، ط:1، 1966م.

العكبري، أبو البقاء، اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق: غازي مختار طليمات، ط:1، دار الفكر المعاصر، بيروت، 1422هـ-2001م.

الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد، التعليقة على كتاب سيبويه، تحقيق وتعليق: عوض بن حمد القوزي، جامعة الملك سعود، الرياض، ط:1، 1410هـ - 1990م.

الفراهيدي، الخليل بن أحمد: العين، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، ط:1، 2003م.

القفطي، جمال الدين أبي الحسن علي بن يوسف، أنباه الرواة على أنباه النحاة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ط:1، 1986م.

مبارك، مازن: النحو العربي العلة النحوية نشأتها وتطورها، دار الفكر، ط3،سوريا، 1983م.

المبرد، محمد بن العباس. (1420هـ-1999م). المقتضب، تحقيق: حسن حمد، ط:1، دار الكتب العلمية، بيروت.

الملخ ، حسن الخميس سعيد: نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، دار الشروق، عمان، ط،2000م.

الوراق، أبو الحسن محمد بن عبد الله، علل النحو، تحقيق: محمود محمد محمود نصار، الطبعة الثانية، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٩هـ- ٢٠٠٨م.

قائمة أخرى للمراجع بالحروف اللاتينية (الرومنة) :

Ibn Jinni, Othman, Al-Khasa'is, investigated by Muhammad Ali Al-Najjar, The Egyptian Authority for the Ages of Culture,a photocopied version of the Egyptian Book House edition, 1371 AH-1952 AD.

Ibn Hazm, Abu Hammad Ali bin Ahmad, Rasaail Ibn Hazm, investigation: Dr. Ihsan Abbas, The Arab Foundation for Studies and Publishing, Beirut, 1st edition, 1980 AD.

Ibn al-Sarraj, Muhammad, Al-Usoul fi Al-Nahw, investigation by Dr. Abd al-Hussein al-Fatli, edition: 3, Al-Risala Foundation, Beirut, 1436 AH

Ibn 'Usfour, Ali bin Muhmin, Dhara'ir al-Shi'r, investigation: Ibrahim Muhammad, Dar Al-Andalus, vol.: 1, 1980 AD.

Ibn Qutayba, "Al-Shi'r wa Al-Shu'araa." Investigation: Ahmed Mohamed Shaker, Egypt: Dar Al-Maarif, 1966 AD.

Ibn Madaa, Ahmad Abd al-Rahman, Al-Rass 'alaa Al-Nuhaat, investigation: Dr. Muhammad Ibrahim, 1st ed., Al-I'tisam House, 1399 AH.

Ibn Mandhuur, Jamal Al-Din, Lisan Al-Arab, Edition: 4, Dar Sader, Beirut, 2005 AD.
Ibn al-Nadim, Abu al-Faraj Muhammad ibn Abi Yaqoub, Al-Fihrist, correction, commentary: Dr. Youssef Ali Tawil, Dar Al-Kutub Al-Alami, Beirut, vol.: 1, 1971 AD.
Ibn Hisham, Abdullah bin Yusuf, Mughni al-Labib ‘an Kutub Al-A’aareeb, al-Ansari, investigation: Muhammad Muhiy al-Din Abd al-Hamid, Al-Maktabah Al-‘Asriyyah, a new revised edition, Beirut, 1425 AH-2005 AD.
Ibn Ya’ish, Muwaffaq al-Din, Sharh al-Mufassal, ‘Aalam Al-Kutub, Beirut, 1998 AD.
Abu Jinnah, Sahib, Min A’laam Al-Basra: Sibawayh, Publications of the Ministry of Information, Iraq, 1974.
Abu Hayyan, Muhammad bin Yusuf: Manhaj Al-Saalik fi Al-Kalaam ‘alaa Alfiyyah Ibn Malik, American Oriental Studies Association, 1st edition, 1947 AD.
Abu Al-Makarem, Dr. Ali, Usoul Al-Tafkeer Al-Nahwi, Dar Gharib, Cairo, first edition, 2007 AD.
Al-Azhari, Khaalid bin Abdullah, Sharh Al-Tasreeh ‘alaa Al-Tawdeeh,Investigation: Ahmad Al-Seyyid Seyyid Ahmad, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, Beirut, vol.: 1, 1421 AH - 2000 AD.
Al-Istrestabadi, Radi Al-Din, Sharh Ibn Al-Hajib, investigation: Muhammad Mohi Al-Din Abdul Hamid and others, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, Beirut, vol.: 1, 1395 AH - 1975 AD.
Al-Isfahani, Abu Al-Faraj, Al-Agaani, investigation: Dr. Ihsan Abbas, and Dr. Ibrahim Al-Saafin, Professor Bakr Abbas, Dar Sader edition, 2010 AD.
Al-Alusi, Mahmoud Shukri, Al-Daraair wa maa Yasuug li Al-Shaa’ir duuna Al-Naathir, Al-Maba’a Al-Salafiyyah, Egypt, Cairo, 1970 AD.
Al-Anbari, Abu Al-Barakat Abd al-Rahman bin Muhammad, (1420 AH-1999 AD). Asrar Al-Arabiya, investigation and commentary: Barakat Yousef Habboud, vol.: 1, Dar Al-Arqam, Beirut.
Al-Anbari, Abu Al-Barakat Abd al-Rahman bin Muhammad, Al-Igraab fi Jadal Al-I’raab, investigation: Saeed Al-Afghani, Dar Al-Fikr, Edition: 1, 1971 AD.
Al-Anbari, Abu Al-Barakat Abd al-Rahman bin Muhammad, Al-Insaaf fi Masaail Al-Khilaaf bayna Al-Nahwiyyeen Al-Basriyyeen wa Al-Kuufiyyeen, Investigation: Muhamamd Muhyiddeen ‘Abdul Hameed, 1st ed., Beirut: Al-Maktabah Al-‘Asriyyah, 1424 AH – 2003 AD.
Al-Anbari, Abu Al-Barakat Abd al-Rahman bin Muhammad,Luma’ Al-Adillah, investigation: Saeed Al-Afghani, Syrian University Press, 1957 AD.
Al-Baghdadi, Abdul Qadir. (1409 AH - 1989 AD). Khizaanah Al-Adab wa Lub Lubaab Al-Lisaan, investigation: Abd al-Salam Haroun, p: 3, Al-Khanji Library.
Al-Jurjani, Al-Sharif Ali bin Muhammad, Al-Ta’reefaat, compiled and indexed by Muhammad bin Abdul Hakim Al-Qadi, Dar Al-Kitab Al-Masry, Cairo, 1st edition, 1411 AH-1991 AD.
Al-Jamahi, Ibn Salam, “Tabaqaat Fuhoul Al-Shu’araa” Explanation: Mahmoud Shaker. (Cairo: Al-Madani Press) 1974 AD.
El-Gohary, Ismail bin Hammad. (1420 AH-1999 AD). Al-Sihaah Taaj Al-Lugha wa Sihaah Al-‘Arabiyyah, investigation by Dr. Emil Yaqoub and Dr. Muhammad Nabil Tarifi, vol. 1, Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, Beirut.

Al-Halawani, Muhammad Khair, Usuol Al-Nahw Al-'Arabi, Al-Sharq Press, Aleppo, 1st edition, 1979 AD.
Al-Rumani, Abu Al-Hassan Ali bin Issa: Al-Hudud fi Al-Nahw, investigation: Ibrahim Al-Samarrai, Dar Al-Fikr, Amman 1984 AD.
Al-Rumani, Abu al-Hasan Ali ibn Issa, "Sharh Kitaab Seebawayh, investigation: shareef Abd al-Kareem AL-Nagar, Dar al-Salam, Egypt edition: 3, 1442 AH-2021 AD.
Al-Zubaidi, Abu Bakr Muhammad bin Al-Hussein: Tabaqaat Al-Nahwiyyeen wa Al-Lugawiyyeen, investigation: Muhammad Abi Al-Fadl Ibrahim, Al-Khanji Library, Egypt 1954 AD.
Al-Zajaji, Abu Al-Qasim: Al-Eedooh fi 'Ilal Al-Nahw: investigation: Dr. Mazen Mubarak, Dar Al-Nafais, 3rd edition, 2011 AD.
Sibawayh, Amr bin Othman bin Qunbur. (1408 AH - 1988 AD). Al-Kitaab, investigation: Abd al-Salam Haroun, edition: 3, Al-Khanji Library, Cairo.
Al-Sirafi, Al-Hassan bin Abdullah. (1429 AH-2008 AD). Sharh Kitaab Sibawayh, investigation: Mustafa Abd al-Sami' Salama and Ashraf Muhammad Farid Ghannam, National Documentary Books House Press, Cairo.
Al-Suyuti, Jalal Al-Din. (1406 AH). Al-Ashbaah wa Al-Nazaair fi Al-Lugha, investigation: Dr.: Abdel-Aal Salem Makram, (vol.: 1, Beirut, Al-Resala Foundation.
Al-Suyuti, Jalal Al-Din: Proposal in the Science of Grammar, Dar Al-Maarif, Aleppo, 1359 AH.
Al-Suyuuti, Jalal Al-Din: "Ham' Al-Hawaami' fee Sharh Jam' Al-Jawaami'". Investigation: Ahmad Shamsuddeen. (1st ed., Beirut: Daar Al-Kutub Al-'Ilmiyyah, 1418 AH – 1998).
Abbas Hasan, Language and Grammar between the Old and the New (Arabic), Dar Al-Maarif, Egypt, vol.: 1, 1966 AD.
Al-'Ukburi, Abu Al-Baqaa, Al-Lubaab fi 'Ilal Al-Binaa wa Al-I'raab, Investigation: Gaazi Mukhtaar Tulaymaat, 1st ed., Daar Al-Fikr Al-Mu'aasir, Beirut, 1422 AH – 2001 AD.
Al-Farsi, Abu Ali Al-Hassan bin Ahmed, Al-Ta'leeqah 'alaa Kitaab Sibawayh, investigation and commentary: d. Awad bin Hamad Al-Qawzi, King Saud University, Riyadh, vol.: 1, 1410 AH-1990 AD.
Al-Farahidi, Al-Khalil bin Ahmed: Al-Ain, investigation: Abdul Hamid Hindawi, Dar Al-Kutub Al-Alami, vol.: 1, 2003 AD.
Al-Qifti, Jamal al-Din Abi al-Hasan Ali bin Yusuf, Anbaa Al-Ruwaat 'alaa Anbaa Al-Nuhaat, investigation: Muhammad Abu al-Fadl Ibrahim, Dar al-Fikr al-Arabi, Cairo, vol.: 1, 1986 AD.
Mubarak, Mazen: Arabic Syntax, the Syntactic Illness, Its Origin and Development, Dar Al-Fikr, 3rd Edition, Syria, 1983 AD.
Al-Mubarrad, Muhammad bin Al-Abbas. (1420 AH-1999 AD). Al-Muqtadab, investigation: Hassan Hamad, edition: 1, Dar Al-Kutub Al-Alami, Beirut.
Al-Malkh, Hassan Al-Khamis Saeed: The Theory of Reasoning in Arabic Grammar between the Ancients and the Moderns, Dar Al-Shorouk, Amman, 2000 AD.
Al-Warraq, Abu Al-Hassan Muhammad bin Abdullah, 'Ilal Al-Nahw, investigation: Mahmoud Muhammad Mahmoud Nassar, second edition, Dar Al-Kutub Al-Ilmiya, Beirut, 1429 AH - 2008 AD.